

التوسع الحضري هو نتاج النمو السكاني الحضري والتوسع العمراني (أي إعادة تصنيف المناطق الريفية إلى مناطق شبه حضرية أو حضرية) والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وصاحبت ذلك زيادة في نسبة سكان العالم في المناطق الحضرية من 30 في المائة في عام 1950 إلى 57 في المائة في عام 2021. ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى 68 في المائة بحلول عام 2050. 1 وكان ذلك مدفوعاً في معظم الأقاليم إلى حد كبير بالتحول الهيكلي الذي يتطلب تحولاً اقتصادياً من اقتصاد قائم أساساً على الزراعة إلى اقتصاد وطني أكثر تنوعاً، في عملية تجتذب السكان الريفيين إلى المناطق الحضرية. وتغيرات في الأهمية النسبية للقطاعات من خلال إعادة توزيع عوامل الإنتاج، والتحول التدريجي للوظائف من القطاع الزراعي الأولي إلى وظائف القطاعين من المستويين الثاني والثالث، (2) والهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية؛ واتساع فرص العمل غير الزراعي في المناطق الريفية، والقدرة على التأثير في السياسات التي تُشكل جزءاً لا يتجزأ من العمليات الوطنية للنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي. 7 وتشمل هذه العملية تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية والتي تُشكل همزة الوصل التي تربط بين الزراعة والأنشطة الأخرى في الاقتصاد الريفي بقطاعي الصناعات التحويلية والخدمات في ظل امتدادهما إلى المراكز الحضرية. 3 ومن المتوقع أن يُساهم النمو في القطاعات غير الزراعية وما يحدث من تحولات في القوى العاملة خارج الزراعة تدريجياً في توحيد الأراضي وزيادة أحجام المزارع. لا تنطبق على جميع البلدان والأقاليم نظرية ترافق التوسع الحضري مع النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي. فإن ذلك لا ينطبق على جميع الحالات أنه على الرغم من إمكانية ملاحظة اتجاه بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند تعادل القوة الشرائية ومستوى التوسع الحضري (مقاساً بنسبة سكان المناطق الحضرية)، وتقل مستويات التوسع الحضري في البلدان الجزرية الصغيرة (أنتيغوا وبربودا، وشهدت بعض أفقر البلدان في أواخر القرن العشرين توسعاً حضرياً غير مصحوب بتحول هيكلي ونمو اقتصادي. ولا يؤدي النمو السكاني العام إلى نمو في المناطق الحضرية والريفية. يؤدي النمو السكاني في المناطق الريفية إلى تقسيم الأراضي، يؤدي النمو السكاني في المناطق الحضرية إلى إجهاد قدرة البنية التحتية الحضرية والخدمات الاجتماعية والأخرى إلى أقصى حدودها. والافتقار إلى فرص العمل، 13 وبلغ معدل التوسع الحضري في العالم أعلى مستوياته في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حتى أواخر تسعينات القرن الماضي؛ حدث ذلك أثناء تخلف أداء الزراعة والاقتصاد على النطاق الأوسع. غير أن جوانب التحول الاقتصادي تكشف عن اختلافات كبيرة مقارنة بالتوسع الحضري المدفوع بالتحول الهيكلي في أماكن أخرى. 15 ومن ذلك على سبيل المثال أن أعداد السكان الريفيين لا تزال آخذة في الازدياد في ظل التوسع الحضري لمعظم البلدان الأفريقية وعدم انتقال العمالة الزراعية بالضرورة إلى قطاعات غير زراعية في الاقتصاد. ومن العوامل الأخرى التي يمكن أن تُساهم في التوسع الحضري تغيير المناخ والتدهور البيئي، مما قد يؤثر على حركات الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية. يمكن أن يُضطر هؤلاء السكان إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية بحثاً عن عمل. يمكن أن تكون الهجرة غير ممكنة أو غير مرغوبة بالنسبة إلى جميع السكان المتأثرين. ومن المهم في كثير من الأحيان إرسال فرد واحد أو أكثر من أفراد الأسرة إلى المدن للعمل في قطاعات غير الزراعة، أدى عدم قدرة الأسرة على إطعام نفسها مقارنة بالأسر المجاورة التي تضم أفراداً مهاجرين إلى زيادة بمقدار أربعة أضعاف في استعداد الأسرة إلى أن يهاجر أحد أفرادها بحثاً عن عمل.